الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 February 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(هـ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتَّفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

(ج) التنمية الثقافية (تابع)

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

(هـ) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68544 (A)
0068544

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٦

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(هـ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.2*

١ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تحدَّث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وكذلك المكسيك، وقدَّم مشروع القرار A/C.2/55/L.2. وقال إن مشروع القرار يشدِّد على أهمية القيام بتعبئة جميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل الدولي للتنمية، مع أخذ المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية في الاعتبار، ويؤكد من جديد الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإقامة هيكل مالي دولي جديد.

٢ - **السيد إسكانيرو** (المكسيك): قال إن مشروع القرار، الذي اشترك وفده في تقديمه، يعكس مضمون إعلان الألفية ويُقرّ بأهمية تركيز الجهود على نحو ملائم بالنسبة للعملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وأضاف أن نَصّ مشروع القرار هو نصٌّ متوازن يعكس التقدُّم الذي تحقَّق على مدى السنوات القليلة الماضية في الحوار الذي أُجري بشأن النظام المالي الدولي وبشأن دور الأمم المتحدة في بذل مزيد من الجهود مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى من أجل إقامة نظام مالي دولي في إطار عالمي قائم على العدالة والمساواة.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/55/218)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتَّفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع) (A/55/89-E/2000/80 و A/55/209)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/55/188)

(ج) التنمية الثقافية (تابع) (A/55/339)

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع) (A/55/314)

(هـ) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع) (A/55/83-E/2000/62 و A/55/121)

٣ - **السيد واكي** (نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان): أشار إلى الإسهام الذي يُقدِّمه الصندوق في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وشدَّد من جديد على الدعم المستمر الذي يقدمه الصندوق للأعمال التحضيرية لاستعراض الخمس سنوات للمؤتمر الذي سيُجرى في عام ٢٠٠١. وذَكَر أن زعماء العالم قد أَقَرُّوا في قمة الألفية بأن مكافحة الفقر تتطلب بذل جهود منسَّقة لمواجهة مستقبل المدن التي ستتركز فيها الزيادة في عدد السكان خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٣٠، بما يجعل تلك الزيادة أكبر العوامل المؤثرة على التنمية. وأشار إلى أن الجزء الأكبر من الزيادة في عدد السكان سيكون في أفقر البلدان وإلى أنه بالنظر إلى أن المدن هي مراكز التحوُّل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي فإن نموها سيؤثر بشكل متزايد على السكان الذين يعيشون في

المناطق الريفية وذلك بالنظر إلى الروابط الوثيقة القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في تلك البلدان.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالي المستوطنات البشرية والتنمية المستدامة توجَّه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي يُقِرّ بأن تركُّز السكان في المناطق الحضرية هو بُعدٌ أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن أكبر التحديات من هذه الناحية يتمثل في القدرة على تحمُّل الضغط الهائل الذي تتعرض له الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية في العالم النامي نتيجة للتوسع الحضري السريع. وقد أظهر الاستعراض الذي أُجري في عام ١٩٩٩ لنتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية أن هناك حاجة إلى دمج بواعث القلق المتعلقة بالسكان في الاستراتيجيات الإنمائية وفي التخطيط الإنمائي، مع مراعاة العلاقة المتبادلة بين المسائل السكانية، من ناحية، وأهداف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المأوى الكافي والعمالة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، من ناحية أخرى. ومما له أهمية حيوية أن تتحقق أهداف المؤتمر المحدَّدة بإطار زمني، وكذلك مراحل استعراض الخمس سنوات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخفض معدل الوفيات، وتضييق الفجوة الموجودة بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم، إذا ما أُريد أن تكون المناطق الحضرية مراكز للعمل لا لليأس.

٥ - وتابع حديثه قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم الجهود التي تبذلها الحكومات ويعمل مع شركائه للمساعدة في تحقيق الأهداف والأغراض المستقلة لجدول أعمال "الموئل"، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المخططة في إطار استعراض الخمس سنوات من خلال برامج الصحة الإنجابية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وإجراء بحوث بشأن الروابط القائمة بين السكان والهجرة والنمو الحضري وأثر تلك الروابط على المستوطنات البشرية. وقد شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ جدول أعمال "الموئل". وعلى المستوى القطري، يدعم الصندوق أيضا وضع سياسات وخطط متكاملة بشأن السكان والتنمية.

٦ - واستطرد قائلا إنه لدعم أهداف جدول أعمال "الموئل"، وفي سياق التقييم القطري المشتَرَك وإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، يُقدِّم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة من خلال برامجه القطرية التي تهدف إلى تعزيز المؤسسات وجمع البيانات وتحليلها من أجل التخطيط المتكامل على جميع المستويات. كذلك فإن الصندوق يعمل أيضا على نحوٍ وثيق مع شركاء رئيسيين للمساعدة في بناء القدرة الوطنية من أجل إقامة مستوطنات متوازنة وتوفير بيئات مستدامة وتحسين التنمية البشرية. وعلى المستوى الإقليمي، يدعم الصندوق تعزيز الموارد البشرية من أجل تنفيذ جدول أعمال "الموئل" في مجالات التخطيط والتأييد وتقديم خدمات الصحة الإنجابية ذات الجودة العالية.

٧ - وأردف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الجهة التي تتولى إدارة مهمة مشتركة، يتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن "المساواة بين الجنسين"، كما أنه يتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية بشأن "المستوطنات المتوازنة". وسوف يواصل الصندوق جمع، ونشر، المعلومات ذات الصلة من أجل تنفيذ جدول أعمال "الموئل" تنفيذا منسَّقاً.

٨ - واستمر في حديثه قائلا إن إقامة المدن المستدامة يتطلب وضع خطط متكاملة تربط بين التنمية المتوازنة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية، من ناحية، والقضاء على

الفقر من ناحية أخرى. وسيحتاج الأمر أيضا إلى تمكين المرأة من خلال التعليم، وزيادة إشراكها في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية والمجتمعية، وزيادة فُرَص المرأة الحضرية والريفية بالنسبة لإقامة المشاريع التجارية. ومن المهم أيضا توفير بيئة تمكين تشجِّع جميع عناصر المجتمع على المشاركة. وأشار إلى أن تحقيق الأهداف والتعهُّدات المتَّفَق عليها عالميا والمتعلقة بزيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية لها أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل المدن ولتمتع النساء والرجال بصحة جيدة. واختتم حديثه قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يؤكد من جديد التزامه بأن يكون شريكا نشطا في ذلك الجهد التعاوني.

٩ - **السيد ديالو** (غينيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن المعلومات الواردة في الوثيقة A/55/339 تُبيِّن بوضوح أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقوم بدور فعَّال في متابعة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسياسات الثقافية من أجل التنمية التي اعتمدها مؤتمر استكهولم في عام ١٩٩٨.

١٠ - وواصل حديثه قائلا إنه في سياق "العولمة التي لها طابع إنساني" لا يمكن إنكار وجود روابط بين الثقافة والتنمية، كما أن هذه الروابط تتجلى بشكل يوجِد علاقة فيما بين الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ وبالتالي فإن الرؤية الكَميَّة للنمو تحل محلها تدريجيا رؤية متكاملة للتنمية تكون للبعد الثقافي فيها أهمية كاملة، حتى إذا كان ذلك البُعد بُعداً نظريا في الأساس. وأشار إلى أن برامج المساعدة الخارجية لا تؤكد بدرجة كافية على القطاع الثقافي الذي يمكن أن يكون بالفعل مُحَرِّكا للنمو الاقتصادي.

١١ - واستمر في حديثه قائلا إن البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، يتعيَّن عليها أن تُنفِّذ برامج للتكيُّف الهيكلي في وقت تتناقص فيه مواردها المحلية، كما أنها تفتقر في الوقت الحالي للوسائل اللازمة لتعزيز هذا القطاع الذي له أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المحلية. والجهود الرامية إلى مكافحة الأميَّة وتعزيز اللغات الوطنية وتنمية الابتكار الفني تتطلب تعاونا دوليا عاجلا. وقال إنه لذلك يرحِّب بمبادرة البنك الدولي المتعلقة بوضع برنامج لتقديم قروض من أجل المشاريع الثقافية، وكذلك بالتوصية التي تدعو إلى أن تعمل جميع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية على وضع أهداف ثقافية في جميع برامجها وأنشطتها الإنمائية. واستدرك قائلا إنه من الضروري، مع ذلك، تشجيع إنشاء معاهد للبحوث ومراكز ثقافية، وتنفيذ دراسات تستند إلى مصادر، وبيانات، جديدة ونشر نتائج تلك الدراسات على نطاق واسع من أجل الإسهام في زيادة الوعي والابتكار في المجال الثقافي.

١٢ - وتابع حديثه قائلا إن تحقيق الاستقلال الوطني ووحدة الأراضي والقضاء على السيطرة الاقتصادية ليس كافيا لإقامة نظام دولي جديد. فهناك حاجة أيضا إلى احترام نُظُم القِيَم وتوفير حرية اختيار أساليب إنمائية مختلفة. ولذلك فإنه لضمان المشاركة النشطة للناس في اتخاذ القرارات وفي المشاريع الإنمائية، من الضروري الإقرار بهويتهم الثقافية في سياق استراتيجية عالمية للتنمية المتَّسِقة، وتعزيز تلك الهوية؛ وهذا يعني ليس فقط أن تؤخذ في الاعتبار نقاط الالتقاء والاتصال بين الثقافات بل أيضا تشجيع التعايش المتَّسِق الذي يُعتَبَر أحد متطلبات الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون الدولي.

١٣ - **السيدة كامبو** (فنزويلا): قالت إنه بعد مرور حوالي عشر سنوات على إعلان عَقْد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع واعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد، وعلى الرغم من تحقق تقدُّم، ازدادت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية سوءاً وظلَّت هذه البلدان بحاجة إلى المساعدة. وأضافت أن وَضْع

مشروع نَصّ لاستراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة، وهو المشروع الذي يجري تقديمه إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية لإعطاء التنمية المستدامة والتعاون الدولي زَخَماً إضافيا، جاء في أوانه تماما.

١٤ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها لديه أمل كبير في أن يؤدي التركيز الجديد للاستراتيجية إلى القيام بأنشطة تتسم بالفعالية والكفاءة لتعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، مع إعطاء البلدان الصناعية دور القيام بتشجيع بيئة اقتصادية دولية مواتية لمشاركة الجميع، على أن يكون ذلك شاملا لوضع سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

١٥ - واستطردت قائلة إنه مما يحقق المصلحة المشتركة أن يقام نظام اقتصادي يتسم بالعدالة والمساواة ويهدف إلى القضاء على الفقر من أجل تحقيق مستوى مقبول من الرفاه على أساس متين وفي إطار الهيكل المالي الدولي الجديد. وبهذه الطريقة، يمكن للبلدان النامية أن تُجري إصلاحات هيكلية داخلية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي والتنوُّع الاقتصادي والتنمية التكنولوجية الملائمة وذلك لتمكين تلك البلدان من الاندماج في الاقتصاد الدولي والمشاركة فيه بنشاط.

١٦ - واستمرت في حديثها قائلة إن فنزويلا عاكفة على تنفيذ برنامج للتنشيط الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مستويات جديدة ومرتفعة للتنمية. وأضافت أنها مقتنعة تماما بأن هناك حاجة إلى نظام للتعاون الدولي يكون أكثر عدالة ومساواة وتكون لتحقيق اقتصاد حديث وإنساني وتنافسي أولوية عالية فيه. وذكرت أن مثل هذا النظام سيكون نظاما تعاونيا بمعنى الكلمة وسيشمل الأهداف الاجتماعية النبيلة للسلام والتقدُّم والتنمية، وهي الحدّ من عَوَزْ المجتمع وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام ومنع التهميش في الاقتصاد العالمي.

١٧ - وأردفت قائلة إن فنزويلا تحث الدول الأعضاء على عَقْد اتفاقات أكثر دينامية لتعزيز التكامل على أساس مبادئ الديمقراطية التشاركية وعدم التدخُّل والتعاون المتبادل. واختتمت حديثها قائلة إنه يجب أن يشترك الجميع في الإصلاحات الجارية وذلك بهدف إعداد البلدان النامية لمواجهة تحديات الحقبة الجديدة في عالم يسعى إلى تحقيق العولمة وإجراء تغيير اقتصادي أساسي.

١٨ - **السيد تراوري** (مالي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أنه كما ذَكَر رئيسه، في مالي، فإن رؤية التنمية الاقتصادية المستدامة هي رؤية عامة بدرجة أكبر وتستند ليس فقط إلى قوانين السوق، بل إنها تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والحاجة إلى إلغاء اللامساواة وإظهار الاحترام للبيئة، وتؤكِّد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المتكاملة، مع إعطاء أولوية للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتقليل الفقر. وذَكَر أن مالي تتبع أيضا سياسة وطنية لحماية البيئة، وهي سياسة تتعلق بالتنمية المستدامة وتنطوي على دمج البعد الإيكولوجي في جميع القرارات المتعلقة بوضع السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية وتخطيطها وتنفيذها.

١٩ - وواصل حديثه قائلا إن طرائق تنفيذ الأنشطة التي خططتها الحكومة تتطلب اتباع نهج يقوم على أساس المسؤولية المشتركة والمشاركة الحقيقية فيما بين جميع الأطراف في مكافحة الفقر. وأضاف أن مالي ترغب في الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة، وخاصة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وأنه من الممكن أن تأخذ تلك المساعدة شكل تكثيف مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة التنمية المستدامة، وزيادة وعي الجهات المانحة والشركاء في التنمية لتشجيعهم على المشاركة مشاركة كاملة في تمويل برامج التنمية،

والإسراع بخطى تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج التنمية المتكاملة.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه وفقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ فإن تزايد الفقر والتهميش ينال من مكانة بلدان عديدة، كما أن البعض من تلك البلدان يشعر بأن المجتمع الدولي يرفضه بسبب انخفاض مشاركته في المؤسسات الدولية. وأضاف أنه إذا كان المجتمع الدولي يرغب بالفعل في إقامة عالم أفضل فإنه يجب عليه أن يعالج المشكلات القائمة من خلال اتخاذ تدابير وطنية ودولية. واختتم حديثه قائلا إن الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتعزيز التعاون الدولي والذي سيُجرى في عام ٢٠٠١ ستكون له أهمية كبيرة في هذا السياق.

٢١ - **السيد ثاكور** (نيبال): قال إن المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة تحظيان باهتمام متزايد وإن وفده يرحِّب، من هذه الناحية، بإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠٠٢ "السنة الدولية للجبال" ويؤيد بشدة. وأضاف أن الجبال هي جزء لا يتجزأ من نيبال، من الناحيتين المادية والروحية، ولهذا فإن المحافظة على النُظُم الإيكولوجية للجبال وعلى المجتمعات الجبلية لها أولوية. وقال إن الناس يعيشون في جبال نيبال منذ آلاف السنين و لم يتعرضوا لهذه الأضرار البيئية؛ غير أن الوضع آخذٌ في التغيُّر نتيجة للأنشطة البشرية وتغيُّر المناخ؛ كما أن تزايد عدد السكان وزيادة حركة السياحة وتغيُّر أساليب الحياة بدأت تشكِّل تهديدا خطيرا للنظم الإيكولوجية الجبلية. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد تحديد أثر ارتفاع درجة حرارة الأرض بالضبط فإن بعض الاتجاهات المثيرة للقلق بدأت في الظهور، مثل عدم انتظام سقوط الأمطار، وانخفاض مستويات مياه الأنهار، وتزايد مخاطر فيضان البحيرات الثلجية، وتناقص الأحراج، وانقراض أنواع من النباتات والحيوانات.

٢٢ - وتابع حديثه قائلا إن حكومته، إدراكا منها لضعف النظم الإيكولوجية الجبلية في البلد، اتخذت عددا من التدابير للمحافظة على تلك النظم. فقد جرى تحديد عدد التصاريح التي تَصْدُر لبعثات تسلُّق الجبال، كما جرى سَنْ قوانين من أجل منع التلوث في المناطق السياحية، وحُوِّل عدد من المناطق التي يوجد فيها تنوُّع بيولوجي كبير إلى متنزهات طبيعية ومناطق محمية، كما يجرى إعداد دراسات واتخاذ تدابير لمنع احتمالات حدوث فيضان مفاجئ للبحيرات الثلجية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن حكومته قد بدأت أيضا في تنفيذ برامج إنمائية تشاركية صديقة للبيئة في المناطق الجبلية، مثل إنشاء "لجنة تنمية المناطق النائية" و"لجنة إدارة الأديرة" و "برامج المتنزهات والشعب" وهي تهدف جميعها إلى تحسين مستويات المعيشة للسكان، بما فيهم الأقليات وخاصة النساء.

٢٤ - واستمر في حديثه قائلا إن دور "المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال"، الذي يوجد مقره في كاتامندو، في التنمية المستدامة والمتكاملة لتلك المناطق هو دور يستحق الثناء. فقد شَمِلَت أنشطة المركز تعزيز نُظُم الزراعة المستدامة، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية وجمع المعلومات وتوزيعها. وقد استفاد عدد من بلدان وسط آسيا وجنوب شرقي آسيا من البحوث والدراسات التي يجريها المركز.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن الجهود المحلية لها أهمية أساسية في حماية النظم الإيكولوجية الجبلية والمجتمعات التي تعيش فيها فإن التعاون الدولي له أهمية بالغة بالنسبة لكفالة نجاح تلك الجهود ومعالجة مسائل بيئية وإيكولوجية أوسع نطاقا، مثل المسائل المتعلقة بالسكان والتلوث

واستخدام التكنولوجيات والتعليم والصحة وتقليل الفقر والعمالة وارتفاع درجة حرارة الأرض. واختتم حديثه قائلا إن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، تحتاج إلى دعم وتعاون من المجتمع الدولي من أجل ضمان استدامة الجهود التي تبذلها ونجاح تلك الجهود.

٢٦ - **السيد إيروليسكو** (رومانيا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقال إن تحقيق التكامل الإقليمي هو شرط مُسبَق لدمج أي اقتصاد محلي في الاقتصاد العالمي في سياق عملية العولمة المتسارعة، وإنه ينبغي أن ينْصَبّ التركيز بالنسبة لتحقيق التكامل الإقليمي على القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.وأضاف أن هذا يمثل أيضا مرحلة مكمِّلة في حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، إذ أنه من الممكن أن يُعزِّز نموها الاقتصادي ومواءمة مؤسساتها من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٢٧ - وواصل حديثه قائلا إن وفده يثني على المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق وجنوب شرقي أوروبا من أجل تسهيل تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي فعَّال. وأعرب عن تقدير وفده أيضا لالتزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية وبتكثيف الحوار مع المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية في تلك البلدان.

٢٨ - واستطرد قائلا إن التكنولوجيات الجديدة، التي تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تمثِّل جانبا آخر للعولمة السريعة، كما أنها تمثِّل، في الواقع، محركها القوي. وأضاف أن الأنشطة التي لها صلة بتلك التكنولوجيات والتي اضطُلِع بها في إطار الأمم المتحدة، وخاصة نتائج الدورة الأخيرة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تبيِّن أن البلدان المتقدمة النمو ترغب في تقديم المساعدة في هذا المجال إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٩ - وتابع حديثه قائلا إن منظومة الأمم المتحدة قد قدَّمت مساعدة تقنية ومشورة بشأن السياسات في رومانيا من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وشدَّد على الدعم الذي حصل عليه بلده في مجالات إصلاح الإدارة العامة، وتعزيز المجتمع المدني، وإدارة الانتخابات، وحلّ الأزمات الاقتصادية ومنع المنازعات، وإجراء تحليلات للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ برامج تدريبية في مجالي التجارة البحرية وإدارة الموانئ، ووضع برامج سكانية وبرامج للصحة الإنجابية، وكذلك مشروع نظام الإنذار المُبَكِّر ومنع المنازعات الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمشروع الذي ينفذه البرنامج في مجال تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الصادرات.

٣٠ - واختتم حديثه قائلا إن وفده يعتقد بأنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في دعم نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقا لروح إعلان الألفية، وذلك من أجل مساعدة تلك الاقتصادات على الاندماج بالكامل في الاقتصاد العالمي.

٣١ - **السيدة باي** يونغجي (الصين): أعربت عن تأييد وفدها للبيانات التي أدلى بها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وقالت إن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، اللذين اعتُمدا في التسعينيات، يمثلان مَعْلَماً هاما في تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل التنمية، وإن الكثير من أهداف الإعلان والاستراتيجية لا يزال له معنى. وأشارت إلى أنه قد تحقق تقدُّم في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية، ولو أن التقدم الذي تحقق لم يكن منتظما. وقالت إن بلدانا نامية كثيرة لم تستفِد من العولمة، بل أنها

تضرَّرت بها أيضا. ومما يثير القلق بصفة خاصة في هذا السياق أن التعاون الدولي من أجل التنمية آخذ في التناقص. وذكرت أنه ينبغي أن يُجري المجتمع الدولي تقييما للأهداف وللطرائق والوسائل والأُطُر الزمنية التي حُدِّدت لتحقيقها وأن يعمل من أجل التوصل إلى طريقة لزيادة الفعالية.

٣٢ - وواصلت حديثها قائلة إنه في المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عُقِدَت في التسعينيات حُدِّدت أهداف كثيرة، كما تم التوصل إلى توافقات في الآراء بشأن مسائل عديدة. وخلال قمة الألفية، قُدِّمت أيضا تعهُّدات جادة بالالتزام بتحقيق التنمية؛ غير أن المهم هو تنفيذ تلك التعهدات تنفيذا فعَّالا. وذكرت أن وفدها قد أحاط علما بمشروع الاستراتيجية الإنمائية للعقد الأول للألفية الجديدة، ويتخذ موقفا مرنا بشأن ما إذا كان من الضروري إجراء مفاوضات بشأن وضع استراتيجية إنمائية جديدة؛ غير أنه ينبغي تركيز مزيد من الاهتمام على نتائج الحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وعلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣٣ - واستطردت قائلة إن الصين قد بذَلَت جهودا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأجرت، في العقد الماضي، إصلاحات وتعديلات هيكلية لم يسبق لها مثيل وذلك اعتقادا منها بأنه لن يكون من الممكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال وضع استراتيجية تتفق مع ظروفها الخاصة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وأضافت أنه ينبغي أيضا أن يوضَع في الاعتبار أن نقطة البداية بالنسبة للبلدان النامية هي نقطة أكثر انخفاضا وأن تلك البلدان تحتاج إلى دعم دولي وبيئة خارجية مواتية.

٣٤ - وتابعت حديثها قائلة إن تنفيذ جدول أعمال "الموئل" سيتطلب بذل جهود من جانب الحكومات الوطنية ودعما وتعاونا من جانب المجتمع الدولي، وكذلك تعزيز التعاون الدولي. وأضافت أنه خلال الدورة الخاصة التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، لإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ جدول أعمال "الموئل"، ينبغي وضع توصيات تهدف إلى حلّ المسائل التي لها صلة بالمستوطنات البشرية وتحديد أولويات للأعمال التي سيُضطَلَع بها مستقبلا في هذا المجال وذلك استنادا إلى توافق في الآراء. وقالت إن الصين قد حققت إنجازات هامة في تنفيذ جدول أعمال "الموئل" وذلك بالنسبة لأمور من بينها توفير المأوى الملائم للجميع، وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، كما أنها تبذل جهودا من أجل تعزيز دور الحكومات المحلية في هذه المجالات. وذكرت أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف الظروف في البلدان المختلفة؛ وأنه لن يكون من الملائم وضع نموذج عالمي موحَّد ومُلزِم قانونا بشأن "الاستقلال الذاتي المحلي"، إذ أن مثل ذلك النموذج يُسهِّل التعاون الدولي في مجال المستوطنات البشرية.

٣٥ - وأردفت قائلة إن الثقافة والتنمية يكمِّل، ويعزِّز، كل منهما الآخر، وأن كل أمة لها ثقافتها وتقاليدها الخاصة بها والتي يعتمد عليها بقاؤها وتسهم في تنوُّع الثقافة العالمية. وأضافت أن هذه الثقافة والتقاليد تمثل الأعمدة التي يرتكز عليها تحقيق السلام والتنمية في العالم. وفي السياق الحالي للعولمة الاقتصادية والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان، تكتسب حماية تنوُّع الثقافة العالمية أهمية أكبر مما كانت في أي وقت مضى، كما أن احترامها يشكِّل أساسا للتعايش والحوار والتبادل وليس للاستبعاد. وسوف يساعد هذا في تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح فيما بين الأمم، بما يسهم في تحقيق السلم والأمن والتقدُّم. واختتمت حديثها قائلة إنه في هذا السياق تعلِّق الصين أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في تحقيق التنمية الثقافية، وترحِّب بالأنشطة التي تضطلع بها منظمة

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في هذا المجال.

٣٦ - **السيد العياري** (تونس): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، كما أعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بغية تنفيذ توصيات خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استكهولم. وأثنى أيضا على الجهود التي بُذِلَت في المؤتمر لجعل الثقافة عنصرا أساسيا في جدول الأعمال العام للتنمية. وذكر أن الثقافة، كمجال أساسي للنشاط الإنساني وعنصر حفَّاز بالغ الأهمية للعملية الإنمائية، تُطلِق الطاقة وتبني الثقة في القدرات الخلاَّقة الكامنة في الناس بما يسهم إسهاما كبيرا في جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية.

٣٧ - وواصل حديثه قائلا إنه في مواجهة تحديات الألفية الجديدة تقدِّم تونس دعمها لمختلف القطاعات الثقافية بحيث تتمكن تلك القطاعات من أداء وظائفها على نحو ملائم مع مرور البلد بمرحلة تغيير. وفي السياق الحالي للعولمة، من شأن تعزيز الثقافة في أي بلد أن يجعل من الممكن تحقيق الهدف الأساسي الصعب المتمثِّل في تحقيق التكامل بين الثقافات المختلفة. وأضاف أن ذلك لا يدعو إلى العزلة أو إعادة التأكيد على الخصائص الفردية، بل يدعو إلى الانفتاح الفكري على الآخرين، الذي يؤدي، في الوقت نفسه، إلى حماية وإثراء كل تراث وإلى العمل بفكر نيِّر على تجميع العناصر المشتركة في الثقافات المختلفة.

٣٨ - وتابع حديثه قائلا إن قمة الجنوب التي عُقِدَت في هافانا أكَّدت الحاجة إلى المحافظة على التنوُّع الثقافي وتعزيزه، وخاصة في سياق العولمة، وإلى بذل كل جهد ممكن لوضع إطار للتفاعل فيما بين الحضارات المختلفة دون استبعاد أو تهميش. وإضافة إلى هذا، وكما تم إبرازه في مؤتمر استكهولم، يُعتَبَر أن الثقافة اليوم هي صناعة بالمعنى الاقتصادي، كما أنها تمثِّل، في الوقت نفسه، عنصرا في التنمية تتزايد أهميته مع تزايد أهمية قطاع الخدمات في العلاقات التجارية الدولية وانتشار شبكات الاتصال.

٣٩ - وأردف قائلا إن تونس تدرك هذه الأبعاد الأساسية في التغيُّر العالمي، ولهذا فإنها عملت في السنوات الأخيرة على تعزيز ما لديها من آليات لدعم وحفز الإنتاج الثقافي، كما شجَّعت المشاركة والاستثمار في هذا القطاع. وأضاف أن تونس قد شجَّعت روح المبادرة والإنتاج في مختلف المجالات الفنية واتبعت نهجا جديدا يجعل من الثقافة عنصرا فعَّالا في الإنتاج وقطاعا يحقق ربحا.

٤٠ - واختتم حديثه قائلا إن تونس قد شجَّعت وضع قوانين وحوافز ملائمة تجعل من الممكن مواءمة الثقافة مع التغيُّر العالمي، كما شجَّعت الاستثمار من جانب القطاع الخاص الذي استجاب باتخاذ مبادرات عديدة وأنشأ العديد من المشاريع،والمراكز، الثقافية المتنوعة.

٤١ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): أشارت إلى تقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهو التقرير الذي أشار إلى تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية التي شملت مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة". وذكرت أن هذه الإشارة أعادت إلى الأذهان التنمية المتكاملة التي نوقِشَت في الأمم المتحدة قبل ٣٠ عاما، أي بعبارة أخرى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الوقت نفسه، التي تركِّز على الإنسان. وقالت إنه من المؤكَّد أن التنمية المتكاملة لم يكن لها، في ذلك الوقت، سوى منظور وطني وإقليمي. وأضافت أن عدد الفقراء هو الآن أكبر مما كان، وأنه من الملائم أن يُنظَر في نوعية العالم الذي سنسلِّمه للأجيال المقبلة.

٤٢ - واختتمت حديثها قائلة إنه بالنظر إلى الهدف المتمثل في خفض عدد الفقراء إلى النصف، وهو الهدف الذي حدَّده رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية، وإلى إشارة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى عولمة لها وجه

إنساني، من المأمول أن يحدث تغيير ليس فقط في اختيار اللغة بل أيضا في الاستراتيجية والنوايا، وأن يتحقق جعل المدن خالية من الأحياء الفقيرة وتوفير الوجبات والعمل للأسر.

تنظيم الأعمال

٤٣ - **الرئيس:** نَقَّح شفويا برنامج عمل اللجنة الوارد في الوثيقة A/C.2/55/L.1.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٥.